

WIPO/ACE/14/12

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 22 يوليو 2019

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الرابعة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 سبتمبر 2019

ممارسة سلطة القضاء والادعاء العام التقديرية في قضايا التعدي على الملكية الفكرية
مساهمات من إعداد الاتحاد الروسي وسانت كيتس ونيفيس والمملكة المتحدة

1. في الدورة الثالثة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، التي عُقدت من 3 وحتى 5 سبتمبر 2018، وافقت اللجنة على أن تنظر، في دورتها الرابعة عشرة، في مسألة "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آلية لتسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة." وفي ظل هذا الإطار تعرض هذه الوثيقة مساهمات من ثلاث دول أعضاء (وهي الاتحاد الروسي وسانت كيتس ونيفيس والمملكة المتحدة) بشأن ممارسة القضاء والادعاء العام للسلطة التقديرية في قضايا التعدي على الملكية الفكرية.
2. وتركز مساهمتا الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة على ممارسة سلطة القضاء التقديرية في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. وينظر الاتحاد الروسي في المبادئ العامة لإقامة العدل التي تعتبر محورية للتعامل مع قضايا التعدي على الملكية الفكرية مثل عدالة الحكم ومعقوليته وسلامته، ومن ثم يركز على ثلاث حالات محددة من حالات الملكية الفكرية قد تتطلب ممارسة سلطة القضاء التقديرية، ألا وهي: مصادرة البضائع المقلدة ونشر معلومات عن التعديات على الملكية الفكرية وتحديد مبلغ التعويض. وتتناول مساهمة المملكة المتحدة ممارسة السلطة التقديرية في منح التعويضات الإضافية بموجب المادة 97(2) من قانون حق المؤلف والتصاميم الصناعية والبراءات في المملكة المتحدة لعام 1988. وفي هذا السياق يناقش النص المعايير التي ينبغي مراعاتها عند تقدير مدى اعتبار التعدي على الملكية الفكرية صارخاً - وهو شرط من شروط تطبيق الحكم السابق.

3. وتنظر المساهمة المقدمة من سانت كيتس ونيفيس في ممارسة السلطة التقديرية في الادعاء العام. وتناقش انتشار العناصر العابرة للحدود في مجال التعديات على الملكية الفكرية والتحديات التي تمثلها فيما يتعلق بالاختصاص القضائي؛ وتوفر الأداة وسهولة الوصول إليها ومقبوليتها؛ ووجود الشهود. وترى المساهمة أنه عند اتخاذ قرار فيما يتعلق بالسير في إجراءات التقاضي بشأن جرائم الملكية الفكرية يجب موازنة هذه التحديات مع اعتبارات المصلحة العامة التي تجعل من إجراءات التقاضي أمراً ضرورياً (مثل الجسامة المحتملة لجريمة الملكية الفكرية موضع النقاش أو الخطر الذي قد تشكله على البيئة أو الصحة والسلامة العامتين).

4. وترد المساهمات حسب الترتيب الآتي:

- 3..... ممارسة سلطة القضاء التقديرية في قضايا التعدي على الملكية الفكرية: تجربة المحاكم الروسية
- 9..... سلطة الادعاء العام التقديرية في قضايا التعدي على الملكية الفكرية في سانت كيتس ونيفيس
- ممارسة السلطة التقديرية في منح التعويضات الإضافية بموجب المادة 97 (2) من قانون حق المؤلف والتصاميم الصناعية والبراءات في المملكة المتحدة لعام 1988.....14

[تلي ذلك المساهمات]

ممارسة سلطة القضاء التقديرية في قضايا التعدي على الملكية الفكرية: تجربة المحاكم الروسية

مساهمة من إعداد السيد فلاديمير بوبوف، قاضٍ بالمحكمة العليا بالاتحاد الروسي، موسكو، روسيا*

ملخص

تقدم هذه المساهمة لمحة مختصرة عن هيكل المحاكم الروسية ذات الاختصاص القضائي بالنظر في قضايا التعدي على الملكية الفكرية وتصف اعتماد الحكم الصادر من المحكمة العليا بالاتحاد الروسي بكامل هيئتها، الذي يعمم الممارسات القضائية في هذا المجال. وتنظر المساهمة تفصيلاً في فكرة سلطة القضاء التقديرية ومبادئها الأساسية. وتحلل أيضاً المواضيع التي يُطالب القاضي فيها بممارسة سلطته التقديرية عند النظر في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. ويعد تحديد المسؤولية من أهم جوانب السلطة التقديرية للمحكمة عندما تنظر في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. وتركز هذه المساهمة على ثلاثة أمثلة وهي: مصادر البضائع المقلدة ونشر المعلومات المتعلقة بالتعدي وتحديد مبلغ التعويض.

أولاً. مقدمة

1. يشتمل النظام القضائي في الاتحاد الروسي على محكمتين متخصصتين تختصان بالنظر في التعدي على الملكية الفكرية وهما: محكمة حقوق الملكية الفكرية ومحكمة مدينة موسكو. وقد ناقشت مساهمة من إعداد السيد فياتشيسلاف جورشكوف، قاضٍ بالمحكمة العليا للاتحاد الروسي، قُدمت في الدورة الحادية عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإفناد في عام 2016¹ الهيكل الحديثة للمحاكم المختصة بالنظر في قضايا التعدي على الملكية الفكرية.
2. وفي عام 2019 انتهت المحكمة العليا بالاتحاد الروسي من عملها الذي امتد لأجل طويل بشأن تنسيق تطبيق القوانين التي تحكم حماية الملكية الفكرية.
3. وقد اعتمدت المحكمة بكامل هيئتها الحكم رقم 10 في 23 إبريل 2019، المتعلق بتطبيق أحكام القانون المدني للاتحاد الروسي على قضايا الملكية الفكرية، بغية ضمان فض المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية بأسلوب مناسب. ويحتوي هذا الحكم الشامل الصادر عن كامل هيئة المحكمة على 182 بنداً. ويتيح هذا الحكم على وجه الخصوص وللمرة الأولى في تاريخ المحكمة قائمة كاملة بالمعاهدات الدولية السارية التي انضم الاتحاد الروسي إلى عضويتها.²
4. وفي عام 2018 تعاملت المحاكم التجارية وحدها مع 13000 قضية تعدّ على الملكية الفكرية، وقد تجاوزت القيمة الإجمالية لمبالغ المطالبات 18 مليار روبل (أي ما يفوق 250 مليون يورو).
5. وتركز هذه المساهمة على سلطة القضاء التقديرية في استخدام الحلول القانونية الممكنة، التي لا يقيدتها سوى القانون وسلطات المحكمة. وهذا الجانب من إقامة العدل جانب مهم في حالة قضايا التعدي على الملكية الفكرية.

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة آراء مؤلفها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة والدول الأعضاء بالويو.

¹ انظر الصفحات من 7 إلى 13 من الوثيقة WIPO/ACE/11/17 المتاحة على الرابط الآتي:

https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=342836

² يمكن الاطلاع على حكم المحكمة العليا للاتحاد الروسي رقم ١٠ الصادر عن كامل هيئتها باللغة الروسية على الموقع الآتي:

<http://www.vsr.ru/documents/own/27773>

ثانيا. سلطة القضاء التقديرية

6. من الجدير بالملاحظة أنه ينبغي على المحاكم أن تمارس سلطتها التقديرية بأسلوب سليم ومعقول ونزيه، وأن تقدم أسبابا تسوغ بها قراراتها.
7. والسلطة التقديرية السلمية من بين المبادئ والآليات الأخلاقية التي يمكن الاعتماد عليها والتي تقيّد أفعال القاضي، حيث لا تسمح بتبسيط الإجراءات القضائية تبسيطا مفرطا، مثلا باستخدام لغة مبسطة في نص الوثائق الرسمية. وفي حالة تطبيق مبدأ السلطة التقديرية السلمية تطبيقا غير مناسب قد يترتب على ذلك إبطال القرارات.
8. وتفترض السلطة التقديرية المعقولة تحلي القاضي بدرجة عالية من الوعي القانوني والخبرة في المجال المحدد الذي يقضي فيه.
9. وتخضع العديد من المسائل الإجرائية التي تنشأ خلال البت في أي قضية إلى القوانين الإجرائية المقابلة لها (قانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات التجارية). ومن المبادئ المهمة لإقامة العدل تطبيق القواعد الإجرائية المدونة تطبيقا معقولا.
10. أما العدالة فهي من المبادئ الأساسية، وهي الحقيقة الأساسية التي يجوز لأي شخص أن يستند إليها عند مثوله أمام المحكمة بل وينبغي عليه الاستناد إليها. وينبغي ألا يؤدي تطبيق القواعد القانونية على نحو سليم شكليا إلى نتائج تناقض العدالة في جوهرها.
11. وصياغة الحجة السلمية من المبادئ التي لا غنى عنها في حالة سلطة القضاء التقديرية. وتقر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) عن وجه حق، في سوابقها القضائية، بالحق في حصول الشخص على حكم مسبب باعتباره أحد ضمانات الحق في محاكمة عادلة. وأعربت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عن هذا الموقف في قضية فان دي هورك ضد هولندا (1994)، وقضية رويز توريبا ضد إسبانيا (1994)، وقضية هيرو بالاني ضد إسبانيا (1994) وقضية هادياناستاسيو ضد اليونان (1992).³
12. وتشتمل القوانين الإجرائية الروسية على القواعد التي تلزم المحاكم بإصدار أحكام قضائية مع بيان الأسباب.
13. وقد يتطلب الأمر في عدد من المواقف أن يمارس أحد القضاة سلطته التقديرية عند النظر في قضايا التعدي على الملكية الفكرية.
14. أولا، عندما يقرر القاضي قبول إحدى القضايا، فإنه يحدد مدى إمكانية رفع القضية بشكل مناسب، وما إن كانت لأحة الدعوى قد صيغت صياغة صحيحة، ومدى توافر جميع الوثائق الضرورية فضلا عن أسلوب مواصلة النظر في القضية (مثلا إجراءات عامة أم مبسطة).

³ (1994), Application No. 16034/90, 18 EHRR 481; Ruiz Torija v. Spain Van de Hurk v. The Netherlands (1995), Application No. 18064/91, 19 EHRR Hiro Balani v. Spain; (1994), Application No. 18390/91, 19 EHRR 553 (1992), Application No. 12945/87, 16 EHRR 219 Hadjianastassiou v. Greece; 565.

15. ثانياً، يقرر القاضي مدى ضرورة وإمكانية اعتماد تدابير مؤقتة. وفي قضايا التعدي على الملكية الفكرية يجوز أن تعتمد المحكمة تدابير تهدف إلى ضمان إنفاذ القرار مستقبلاً في أي مرحلة من مراحل التقاضي، إن كان القانون الإجرائي ذا الصلة يسمح بذلك.

16. ويحظر على القاضي اعتماد هذه التدابير إن لم يسع المدعي إلى طلبها.

17. وإذا التمس المدعي من المحكمة استصدار أمر بتطبيق تدابير مؤقتة على هيئة أوامر قضائية تحظر على المدعي عليه والأطراف الأخرى أداء بعض الأعمال (وخصوصاً تحظر على الهيئة التنفيذية الاتحادية المسؤولة عن تسجيل حقوق الملكية الفكرية قبول الاعتراضات على منح الحماية القانونية للموضوعات محل التقاضي والقابلة للحماية وغير ذلك)، ومن ثم يجوز أن تأمر المحكمة بهذه التدابير، شريطة أن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بموضوع المطالبات المذكورة، وأن يكون الامتناع عن تنفيذ هذه التدابير تحديداً يؤدي إلى صعوبة أو استحالة إنفاذ قرار قضائي لاحق، في حالة انتهاء القضية لصالح المدعي.

18. ويستند اعتماد هذه التدابير إلى السلطة التقديرية للقاضي وحده. وبناء على ذلك ينبغي أن يكون أي قرار يتخذه القاضي معللاً بالأسباب ويستند إلى الأدلة.

19. وتقييم الأدلة مثال آخر على المجالات التي يمارس القاضي فيها سلطته التقديرية. وتلزم التشريعات الإجرائية المحكمة بتقييم كل دليل يتضمنه ملف القضية، بناء على تمحيص كل الأدلة بأكملها تحميصاً شاملاً وموضوعياً ومباشراً ومقارنة مختلف الأدلة ببعضها البعض. ولا يعني استناد تقييم الأدلة إلى عقيدة القاضي جواز اعتماد المحكمة إجراءات قضائية دون تبريرها بمسوغات.

20. ولا ينص القانون على قائمة حصرية بالأدلة المقبولة في قضايا الملكية الفكرية. لذا عند اتخاذ قرار بشأن وقوع التعدي يجوز أن تقبل المحكمة أي نوع من أنواع الأدلة المنصوص عليها في التشريعات الإجرائية، ولا سيما الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال استخدام معلومات وشبكات الاتصال اللاسلكي، بما في ذلك شبكة الإنترنت.

21. وعلى سبيل المثال تعتبر النسخ المطبوعة المنشورة على شبكات المعلومات هذه (لقطات الشاشة) من الأدلة المقبولة متى أنتجها أطراف القضية وأقروها ومتى كان عنوان الصفحة الإلكترونية المطبوعة والتوقيت الدقيق للنسخة المطبوعة مبين عليها. وتخضع المخرجات المطبوعة إلى تقييم المحكمة بجانب الأدلة الأخرى.

22. ويجوز إثبات شراء البضائع المقلدة وبيعها أيضاً من خلال إبراز وثيقة تؤكد شراء البضائع، بل وكذلك من خلال شهادة الشهود فضلاً عن تقديم أنواع أخرى من الأدلة مثل التسجيلات الصوتية أو تسجيلات الفيديو. ولا تشترط موافقة الشخص الذي يتم التسجيل له كي تأخذ المحكمة بالتسجيل الصوتي أو تسجيل الفيديو من ضمن الأدلة المقبولة.

23. وفي حالة وجود أسباب للاعتقاد باحتمال تعذر أو استحالة إبراز الأدلة لاحقاً، يجوز تأمين الأدلة الضرورية من خلال أحد موثقي العقود. ويجوز للموثق على وجه الخصوص إثبات محتوى الموقع الإلكتروني في وقت وتاريخ محدد في الشهادة.

24. وفي الظروف العاجلة يجوز أن تفحص المحكمة الدليل وأن تقيمه في مكانه سواء في المرحلة السابقة للمحاكمة أو في مرحلة المحاكمة. فيجوز للمحكمة مثلاً التحقيق في المعلومات المنشورة في أحد الموارد الخاصة بإحدى شبكات المعلومات في الوقت الفعلي.

ثالثاً. تحديد المسؤولية

25. من أهم المواقف خلال ممارسة سلطة القضاء التقديرية في قضايا الملكية الفكرية تحديد المسؤولية.
26. وقد يواجه قاضي الملكية الفكرية ثلاثة مواقف محتملة عند اتخاذ قرارا بشأن الجزاءات المناسبة وهي: مصادرة البضائع المقلدة ونشر معلومات عن حالة التعدي التي ارتكبت وتحديد مبلغ التعويض عن التعدي على الحقوق الاستثنائية.
- ألف. مصادرة البضائع المقلدة
27. تنص المادة 1252(4) من القانون المدني على أنه في حالة التعدي على الحقوق الاستثنائية للبضائع المشمولة بالحماية بالملكية الفكرية عند إنتاجها أو توزيعها أو استخدامها بخلاف ذلك فضلا عن استيرادها أو نقلها أو تخزينها، تعتبر هذه البضائع مقلدة ومن ثم يجوز استبعاد تداولها وإتلافها دون أي تعويض يذكر بموجب أمر تصدره المحكمة.
28. ولا يجوز إعلان أن البضائع مقلدة إلا من قبل المحكمة. ويجوز أن تصدر المحكمة أمرا بنذب خبير لاستيضاح المسائل التي تتطلب معرفة متخصصة، إذا دعت الضرورة. فعلى سبيل المثال يجوز أن يتخذ قرار بأن أحد الوسائط الذي يحتوي على برمجيات غير مشروعة إنما هو مقلد بناء على ما يخلص إليه أحد الخبراء الذي يثبت العلامات الدالة على هذا التصنيع غير المشروع.
29. وعلى الناحية الأخرى ربما لا يتطلب الأمر نذب خبير لبيان ما إذا كانت إحدى العلامات المسجلة والبطاقة التعريفية على منتج ما متشابهان لدرجة اللبس. فالمحكمة تحل هذه المسائل من منظور المستهلك العادي الذي يفترق إلى المعلومات المتخصصة بشأن البضائع التي يفترض أن تميزها العلامة التجارية المسجلة.
30. وفي حالة إثبات حوزة المدعى عليه لبضائع مقلدة تقرر المحكمة استبعاد هذه البضائع من التداول وإتلافها. وفي حالة عدم طلب صاحب الحق الاستبعاد والاتلاف المذكورين يُلَفَت نظر الأطراف إليهما.
31. وفي حالة وضع صاحب الحق علامة تجارية على البضائع بنفسه أو وضعها بموافقتنه، ثم تُنقل هذه البضائع لاحقا إلى أراضي الاتحاد الروسي بدون موافقة صاحب الحق، لا يجوز استبعاد هذه البضائع من التداول وإتلافها للانتصاف للتعدي على العلامة التجارية إلا إن كانت جودة البضائع غير مناسبة أو لحماية الصحة العامة والسلامة والبيئة والقيم الثقافية.
- باء. نشر المعلومات عن التعدي
32. في حالة مطالبة المدعي في قضية معينة بنشر قرار المحكمة الذي يثبت التعدي ويشير إلى صاحب الحق الفعلي (المادة 1252(1)(5) من القانون المدني)، يجب أن يوضح الطلب المكان المحدد لنشر القرار مع تبرير هذا الاختيار. ويجوز أن يعارض المدعى عليه النشر في هذا المصدر. وعند تقييم دفع الطرفين فيما يتعلق بالمصدر المقترح للنشر، يجوز أن تقرر المحكمة وسيط النشر استنادا إلى الفرضية القائلة إن الاختيار يجب أن يهدف إلى الانتصاف للحق الذي شهد تعديا (مثلا ينبغي نشر القرار في إصدار ورقي نشر أصلا معلومات مضللة عن صاحب الحق، أو في النشرة الرسمية للهيئة التنفيذية الاتحادية المسؤولة عن الملكية الفكرية، أو في وسيط يتم تداوله في موقع إنتاج السلع المقلدة وتوزيعها، أو في أحد الوسائط التي يُنوى توزيعها حسب طبيعة أنشطة المدعى عليه ومكانه).

جيم. تحديد مبلغ التعويض عن التعدي على الحقوق الاستثنائية

33. ينص القانون المدني على نوعين من مطالبات التعويض:

- التعويض بدفع عشرة آلاف إلى خمسة ملايين روبل يُحدد وفقا للسلطة التقديرية للمحكمة
- التعويض الذي يساوي ضعف قيمة الترخيص الضروري لاستخدام الموضوعات المحمية أو الذي يساوي ضعف قيمة السلع المقلدة.⁴

34. بشكل عام تثبت المحكمة التعويض في إطار الحدود التي ينص عليها القانون المدني (المادة 1252 (3) (2)).

35. يجب على المدعي تقديم مسوغات بالمبلغ الذي يسعى إلى استرداده ويعتبره متناسبا للتعدي. ولا تسري هذه القاعدة في حالة سعي المدعي استرداد الحد الأدنى للتعويض.

36. وعند المطالبة بالتعويض بضعفي قيمة الترخيص المقابل أو النسخ المقلدة، يجب أن يقدم المدعي الحسابات والحجج الضرورية المؤيدة للمبلغ المطلوب الحصول عليه. ويجب على المدعي تقديم الوثائق التي تؤكد قيمة الترخيص المقابل أو كمية البضائع وثمنها. ولذا إن كان المتعدي قد باع البضائع أو عرضها للبيع على أساس عقد بيع بالجملة، يجب أن تستند الحسابات إلى سعر الجملة لهذه البضائع.

37. على سبيل المثال عندما يسعى المدعي الحصول على تعويض في إحدى قضايا التعدي، ويحاول إثبات مبلغ التعويض الذي يسعى إلى الحصول عليه باستخدام نسختين من كتاب نشره المدعي عليه: الكتاب الأول منشور على ورق عادي بتصميم تقليدي والكتاب الثاني نسخة فريدة من القطع الكبير مطبوعة على ورق سميك مصبوغ وأطرافه ذهبية وله غلاف من الجلد محفورة عليه حروف مذهبة.⁵

38. ويجوز أن يوفر المدعي عدة بيانات بما في ذلك البيانات من مصادر خارجية بغية إثبات الحسابات وقيمة الحق الذي تم التعدي عليه. وتقيم المحكمة هذا الدليل بما يتوافق مع القواعد العامة لتقييم الأدلة ولا يكتسب أولوية على الأدلة الأخرى.

39. وتحدد المحكمة قيمة التعويض بناء على الأدلة التي يقدمها الطرفان. ولا يجوز أن يتجاوز التعويض المحكوم به المطالبات التي يتقدم بها المدعي.

40. ويجب على المحكمة أن تبرر مبلغ التعويض المفترض سداذه. وتراعي المحكمة على وجه الخصوص الوقائع التي تتعلق بموضوع الحقوق التي يتم التعدي عليها (مثلا مدى شهرة علامة تجارية معينة فيما بين الجمهور)؛ وطبيعة التعدي (وضع صاحب أو صاحبة الحق علامة تجارية على بضائعه بنفسه أو بنفسها أو وضع الغير لهذه العلامة دون الحصول على موافقة صاحب الحق وإلى ما غير ذلك)؛ وفترة استخدام العلامة التجارية استخدامات غير مشروعة؛ طبيعة جرم المتعدي ودرجته (بما في ذلك جسامة التعدي ومدى تكراره)؛ والخسائر غير المالية التي يحتمل أن يتكبدها صاحب الحق؛ ومدى كون استخدام الملكية الفكرية لطرف آخر تشكل عنصرا مهما من الأنشطة التجارية للمتعدي. واستنادا إلى هذه العوامل ومبدأي المعقولة والنزاهة تتخذ المحكمة قرارها بناء على افتراض ضرورة تناسب مبلغ التعويض مع الضرر الذي تسبب التعدي فيه.

⁴ المواد 1301 و1311 و1406.1 و1515 و1537 من القانون المدني للاتحاد الروسي.

⁵ حكم الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف التجارية الصادر في 25 أكتوبر 2010، القضية رقم A40-99593/09.

41. وفي حالة إساءة استغلال أحد موضوعات الملكية الفكرية تحديداً من خلال توزيع عدة نسخ، يعتبر هذا تعدياً واحداً إن كان التوزيع في نطاق النية الواحدة للمتعدّي (مثلاً نية واحدة للمتعدّي لتوزيع مجموعة من النسخ المتعدية لمصنف واحد أو سلعة مقلدة). وفي الوقت نفسه تنسم كل معاملة تتعلق بشراء البضائع (تبادلها أو هبتها) (سواء أكانت مطابقة أو غير مطابقة) بأنها حالة منفصلة من حالات التعدي على حق استثنائي، ما لم يثبت أن النية الواحدة للمتعدّي كانت تشمل تنفيذ عدداً من المعاملات.

42. ويعتمد إجمالي مبلغ التعويض على عدد التعديّات على الحقوق الاستثنائية في موضوعات متنوعة. ولهذا السبب على المحكمة أن تحدد بوضوح أي الموضوعات التي تم التعدي على الحقوق بشأنها. فعلى سبيل المثال عند التعدي على تسجيل صوتي، يراعى كل من الحق الاستثنائي لمنتج التسجيل الصوتي في التسجيل والحقوق الاستثنائية الخاصة بفنان الأداء في الأداء الأساسي المسجل على التسجيل الصوتي. وعلى ذلك فإن التسجيلات الصوتية المقرصنة تتعدى على حقوق المصنّفات الموسيقية (الكلمات إن وجدت والألحان) بل وعلى حقوق المنتجين وفناني الأداء في التسجيل الصوتي.

43. وقد أعربت المحكمة الدستورية عدة مرات عن وجهة نظرها بشأن حدود سلطة القضاء التقديرية في تحديد مبلغ التعويض الذي يمكن استرداده.⁶ وترى المحكمة الدستورية في روسيا أنه عند تحديد مبلغ التعويض واجب السداد لصاحب الحق في قضايا التعدي على الملكية الفكرية، يجوز للمحكمة أن تحدد مبلغاً إجمالياً أدنى من الحد الأدنى القانوني، سعياً منها لضمان تحقيق التوازن فيما بين الحقوق والمصالح القانونية للأطراف المشاركة مع مراعاة وقائع هذه القضية.

44. وقد أوضحت المحكمة العليا موقفها من خلال بيان عدم جواز أن تقرر المحكمة من تلقاء نفسها مبلغ التعويض ليكون أدنى من الحد الأدنى القانوني.⁷ ويجب على الطرف الذي يدعي ضرورة خفض المبلغ تقديم المسوغات إلى المحكمة بما يجعلها تطبق هذا الإجراء. وعند خفض مبلغ التعويض أدنى من الحد الأدنى القانوني، يجب على المحكمة أن تذكر أسباب اتخاذ هذا القرار مع الإحالة إلى الأدلة المقابلة.

45. وركزت المساهمة فقط على بضع جوانب من سلطة القضاء التقديرية في مجال قضايا التعدي على الملكية الفكرية. ولكنها مع ذلك هدفت إلى وصف النهج الأساسية التي أوضحتها المحاكم الروسية في هذا المجال.

[تلي ذلك المساهمة]

⁶ مثلاً الحكم رقم No. 28-II/2016 الصادر في 13 ديسمبر 2016، ويمكن الاطلاع على ملخص له باللغة الإنكليزية على الرابط الآتي:

<http://www.ksrf.ru/en/Decision/Judgments/Documents/Resume13122016.pdf>, and Ruling No.8-P of

February 13, 2018, available in Russian at <http://doc.ksrf.ru/decision/KSRFDDecision315752.pdf>.

⁷ انظر التوضيحات المقدمة في البند 62 من حكم المحكمة العليا للاتحاد الروسي بكامل هيئتها مؤخرًا، حكم رقم 10 الصادر في 23 أبريل لعام 2019 (يمكن الاطلاع عليه باللغة الروسية على الرابط الآتي:

<http://www.vsrif.ru/documents/own/27773>), والبند 21 من استعراض السوابق القضائية رقم 3 (2017)، الذي اعتمده رئاسة المحكمة العليا في

12 يولييه 2017 (يمكن الاطلاع عليه باللغة الروسية على الرابط الآتي: <http://www.supcourt.ru/documents/practice/16241>).

سلطة الادعاء العام التقديرية في قضايا التعدي على الملكية الفكرية في سانت كيتس ونيفيس

مساهمة من إيداد السيد فالستون مايكل غراهام، رئيس النيابة العامة، مكتب رئيس النيابة العامة في باستير في سانت كيتس ونيفيس*

ملخص

تحديد إن كان ينبغي مقاضاة الشخص الذي يبدو وأنه ارتكب جريمة من جرائم الملكية الفكرية يتطلب النظر في عدة اعتبارات وموازنة المصالح المتنافسة. ويمنح استخدام السلطة التقديرية في الادعاء المدعي حرية وسلطة اتخاذ القرارات بناء على القانون وعلى الظروف القائمة التي يستبصرها أو تستبصرها. وتخضع السلطة التقديرية بشأن مقاضاة جرائم الملكية الفكرية إلى عدد من القيود والتحديات. ويرجع هذا في الأغلب إلى الطبيعة العابرة للحدود للعديد من التعديات على الملكية الفكرية، ما يُنشئ تحديات قانونية وأخرى تتعلق بالاختصاص القضائي. ومع ذلك يجب موازنة هذه التحديات على نحو سليم مع اعتبارات المصلحة العامة التي قد تؤدي إلى ترجيح المقاضاة الجنائية.

أولاً. مقدمة

1. وفقاً للمادة 61 من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) تنص الدول الأعضاء في المنظمة على إجراءات وعقوبات جنائية على الأقل في حالة تقليد العلامات التجارية أو قرصنة حق المؤلف على نطاق تجاري بشكل متعمد. وقد يتعرض المواطنون بسبب حالات مقاضاة جرائم الملكية الفكرية غير المستندة إلى القانون أو الوقائع أو التي لا تخدم الصالح العام إلى الشعور بالقلق فضلاً عن تكبد مصروفات المحاكمة والشعور بالحرج المرتبط بها. ولكن على الناحية الأخرى قد ينجم عن التقصير في مقاضاة الأطراف المذنبة بفعالية آثاراً سلبية تترتب على حقوق الملكية الفكرية ما يؤدي إلى تقويض ثقة الجمهور في كل من النشاط التجاري ونظام العدالة الجنائية.

2. واتخاذ قرار بشأن الادعاء من عدمه من أهم القرارات التي يتخذها المدعي خلال إجراءات العدالة الجنائية. وتسعى هذه المساهمة إلى إلقاء الضوء على ممارسة السلطة التقديرية في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. أولاً: تفحص المساهمة ممارسة سلطة الادعاء العام التقديرية ثم النهج المتبع إذ يرتبط تحديداً بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا السياق تناقش التحديات التي تواجه مقاضاة جرائم الملكية الفكرية واعتبارات المصلحة العامة التي قد تؤيد الإنفاذ الجنائي، مع إيلاء الاهتمام للإجراءات المدنية باعتبارها بديلاً محتملاً للإنفاذ الجنائي فضلاً عن الأثر الرادع المترتب على مقاضاة جرائم الملكية الفكرية.

ثانياً: الاعتبارات العامة بشأن سلطة الادعاء العام التقديرية

3. يتوقع أن يتصرف رئيس النيابة العامة ومن يعمل معه أو معها بنزاهة وضمير يقظ مع مراعاة المصلحة العامة. ويتوقع أن يُحص المدعي قراره بتحريك الدعوى من عدمه.

4. ويتمتع المدعون العامون في معظم دول العالم وفي دول الكومنولث بهامش واسع من السلطة التقديرية. وتنص أغلب دساتير دول الكومنولث على ممارسة السلطة التقديرية في الادعاء على نحو مستقل. ويعني ترسيخ السلطة التقديرية لرئيس

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة آراء مؤلفها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة والدول الأعضاء بالويو.

النيابات للادعاء في الدستور وجود مسوغات محدودة للغاية للطعن على ضرورة المقاضاة، فضلا عن تحديد التهم الموجهة في حالة البدء في الإجراءات القضائية، وإن كان ينبغي إيقاف التقاضي. وفي سانت كيتس ونيفيس على سبيل المثال تخضع ممارسة رئيس النيابات العامة لسلطة الادعاء العام التقديرية إلى حق مقيد بمراجعة المحكمة العليا للقضية.

5. وفي ضوء مكانة المدعين العامين الراسخة يتوقع منهم التزام الموضوعية والاستقلال والحياد عند ممارسة واجباتهم مع ممارسة هذه الواجبات بطريقة خالية من التأثير غير السليم بما في ذلك التأثير السياسي. ومع ذلك لا يمكن أن نتجاهل احتمال أن تؤثر السياسة العامة عن غير قصد على ممارسة السلطة التقديرية بشأن الادعاء من عدمه.

6. ويطبق المدعون العامون اختبارا من مرحلتين عند تحديد الادعاء من عدمه. فهم مطالبون بمراعاة الأدلة والمصلحة العامة عند ممارسة هذه السلطة التقديرية. ويقاس هذان الاختباران بمضاهاتهما بقاءة غير حصرية من العوامل. وإن خلص المدعي إلى وجهة نظر قائلة بتعارض اعتبارات المصلحة العامة مع الادعاء، فينبغي عدم الشروع في الادعاء أو في حالة الشروع فيه ينبغي وقفه على الفور.

ثالثا: ممارسة سلطة الادعاء العام التقديرية في إجراءات التقاضي المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية

ألف. التحديات

7. في عصر الإنترنت ومع زيادة الوصول إلى المحتوى المشمول بحماية الملكية الفكرية عبر الحدود مثلا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات، تكتسب المسائل التي تتجاوز حدود الولايات القضائية وزنا كبيرا في ممارسة سلطة الادعاء العام التقديرية.

8. وتنطبق التحديات الماثلة عند ممارسة سلطة الادعاء العام التقديرية عموما على سلطة الادعاء العام التقديرية التي تُمارس فيما يتعلق بالتعدي على الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد يجب إيلاء اهتمام خاص إلى ثلاثة عوامل حرجة. أولا، توفر الأدلة وإمكانية الحصول عليها في عالمنا المعاصر المعولم حيث تتجاوز أبعاد جرائم الملكية الفكرية الحدود الوطنية. وثانيا، قبول الأدلة لضمان تحريك الدعوى القضائية مع مراعاة الأطر القانونية التي قد تكون مختلفة وغير متوافقة مع بعضها البعض أحيانا. وثالثا، توافر الشهود الموثوق في شهادتهم، مع مراعاة البعد عبر الوطني لجرائم الملكية الفكرية. وهذه مجرد بعض عوامل تمثل تحديات أمام ممارسة سلطة الادعاء العام التقديرية فيما يتعلق بجرائم الملكية الفكرية.

9. ويتضح مما سبق أن الطبيعة الشائكة للتحقيقات الضرورية لمقاضاة جرائم الملكية الفكرية بنجاح، فضلا عن مسائل الاختصاص القضائي والقبول، لا تزال تمثل تحديات كبيرة أمام الادعاء في حالات التعدي على الملكية الفكرية، فضلا عن سلطة الادعاء العام التقديرية.

10. والصعوبات التي تنجم عن تجاوز نطاق الحدود الإقليمية لجرائم الملكية الفكرية، وسرعة وتيرة الإنترنت، وضرورة المعاملة بالمثل وتنسيق الإطار القانوني كلها ليست بظاهرة جديدة بأي حال. فطالما اعترفت المحكمة العليا في كندا بهذه المسائل في قضية شركة برو سوينغ ضد شركة إلتا غولف¹. وقد ذكرت المحكمة أن "المعاملات التجارية الحديثة تتطلب ردود

أفعال سريعة وأوجه انتصاف فعالة. وقد زاد استخدام الإنترنت من الاحتياج إلى الأدوات المناسبة² فضلاً عن كون "تجاوز نطاق الحدود الإقليمية من الانشغالات التي طال الاعتراف بها لا لأن سريان القانون يقتصر عادة على المنطقة التي يُسن فيها فقط بل لأن المحاكم غير ملمة بنظم العدالة الخارجية."³

11. وقد أبرز فريق جرائم الملكية الفكرية في المملكة المتحدة في تقريره الصادر عام 2017/2018 بعنوان جرائم الملكية الفكرية والإنفاذ بعض التحديات عندما ذكر ما يلي:

"أولاً، يتضح أن سرعة وتيرة التقدم في البيئة الرقمية حققت فرصاً ونجحت عنها مخاطر للمستهلكين. وثانياً، على الرغم من أن تحسن التعاون فيما بين الإنفاذ وجماعات الأعمال والجماعات المعنية بالقانون يزيد من الكفاءة فإن القيود المالية الصعبة تحد من كم إجراءات الإنفاذ المباشرة التي يمكن اتخاذها. وثالثاً، وفي عالم تخرج فيه بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تنشأ تحديات حتمية تواجه الحفاظ على شراكات إنفاذ قوية على المستوى الأوروبي والدولي. ورابعاً، أصبح إشراك الجمهور في المعركة في مواجهة جرائم الملكية الفكرية جانباً آخذاً في الأهمية من جوانب مسؤوليتنا."⁴

باء. اعتبارات المصلحة العامة

12. ما أهمية مقاضاة التعديت على الملكية الفكرية؟ قد تصب مقاضاة جرائم الملكية الفكرية في المصلحة العامة. ويلاحظ جاريت وتشاندلر في الدليل الذي أعده، بعنوان مقاضاة جرائم الملكية الفكرية، أن الادعاء الجنائي يضمن المصالح الاقتصادية والأمن القومي ويحمي صحة المستهلكين وسلامتهم حول العالم.⁵

13. ولاحظت الدائرة السابعة لمحكمة الاستئناف بالولايات المتحدة الأمريكية في قضية روكويل جرافيك سيستمز ضد شركة دي إي في إنداستريز⁶ أن "مستقبل الوطن يعتمد بقدر كبير على كفاءة الصناعة، بينما تستند كفاءة الصناعة إلى حد كبير على حماية الملكية الفكرية."⁷

14. ويوضح ديفد غولدستون في مقاله،⁸ أنه يحتمل أن يستند قرار مقاضاة الادعاء في قضايا الملكية الفكرية إلى عدة عوامل. وتتباين هذه العوامل في مدى جسامة التعدي واعتبارات الصحة والسلامة، من ناحية، وإن كان التعدي قد ارتكبه فرد أو جماعة إجرامية منظمة، وأولويات الإنفاذ، وخيارات الأحكام ومدى كفاية المبادئ غير الجنائية من ناحية أخرى.

2 المرجع السابق، الفقرة 1.

3 المرجع السابق، الفقرة 53.

4 فريق جرائم الملكية الفكرية (2018)، تقرير جرائم الملكية الفكرية والإنفاذ 2017/2018 ص. 3، متاح على الرابط الآتي:

https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/740124/DPS-007593_IP_Crime_Report_2018_-_Web_v2.pdf

5 هـ. مارشال جاريت وكامبرون جي. تشاندلر (2013)، مقاضاة جرائم الملكية الفكرية (الإصدار الرابع)، مكتب التثقيف القانوني، المكتب التنفيذي للمدعين الأمريكيين، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.justice.gov/sites/default/files/criminal->

[ccips/legacy/2015/03/26/prosecuting_ip_crimes_manual_2013.pdf](https://www.justice.gov/sites/default/files/criminal-ccips/legacy/2015/03/26/prosecuting_ip_crimes_manual_2013.pdf) ص. 1.

6 Rockwell Graphic Systems, Inc. v. DEV Industries, Inc., [1991] 925 F.2d 174 (7th Circuit)..

7 المرجع السابق، ص. 180.

8 ديفد غولدستون (مارس 2001)، اتخاذ قرار بالادعاء العام في قضية من قضايا الملكية الفكرية، نشرة المدعي العام في الولايات المتحدة، ص 1-18.

15. وبمراعاة هذه الاعتبارات ينبغي أن يرحح التعدي الذي يحتمل أن تنشأ عنه مخاطر على الصحة العامة أو السلامة أو البيئة النزوع نحو استصدار عقوبات جنائية. وبالمثل في حالة ارتكاب التعدي من جماعة إجرامية منظمة أو كان ذو طبيعة تستدعي رادع عمومي فينبغي أن يؤدي ذلك إلى ترجيح استصدار عقوبات جنائية. وعلى الناحية الأخرى لا يجوز اعتبار التعدي الذي يرتكبه الفرد وحده أو بضع أفراد ولا ينطوي إلا على كميات ضئيلة لا تثير انشغالات المصلحة العامة تعديا جسيما بما يكفي بما يؤدي إلى فرض عقوبات جنائية. وينطبق هذا الأمر تحديدا على البلدان التي تتسم مواردها بالندرة.
16. ويمكن خطر اتباع نهج يستند إلى قائمة مرجعية لاتخاذ قرار بشأن الادعاء من عدمه في أن هذا النهج قد يؤدي إلى تسفيه حقوق الملكية ويقلص أو يهدم وضع برنامج تثقيفي والنهوض به. وسوف يكون هذا البرنامج التثقيفي ضروريا للمدعين العامين بغية التوصل لفهم أفضل للعوامل التي ينبغي أن يسترشدون بها عند ممارسة السلطة التقديرية بل وللمجتمع ككل بغية التوصل إلى فهم أفضل للضرر المحتمل الذي يتكبده أصحاب الملكية الفكرية. أما الأثر السلبي المحتمل الآخر لهذا النهج القائم على قائمة مرجعية هو احتمال تعطيله وضع الإنفاذ في جرائم الملكية الفكرية موضع الأولوية.
17. وفي بعض البلدان تطور تشريع جرائم الملكية الفكرية بطريقة غير منهجية على نحو يوحي بتراجعها على قائمة الأولويات. ووفقا لهذه المعلومات الأساسية سوف يؤدي وضع إطارا قانونيا أكثر شمولا ولا سيما في البلدان التي تمتلك موارد محدودة، إلى استفادة تلك البلدان من الممارسات الفضلى مع وضع أساس تشريعي أكثر تماسكا.

جيم. الجزاءات المدنية مقارنة بالادعاء الجنائي

18. ينبغي ألا يعتبر وجود جزاءات مدنية بديلا عن الادعاء العام. ففي نهاية المطاف تتاح الجزاءات المدنية للجرائم من قبيل السرقة والتعدي الجسدي. ومع ذلك فإن مثل أوجه التعدي هذه تؤدي إلى الشروع في إجراءات الادعاء العام يوميا.
19. ووفقا لجاريت وتشاندلر،⁹ قد يمثل الادعاء الجنائي رادعا أفضل لمعتادي المخالفة مقارنة بالجزاءات المدنية. وإن كان التقليد والقرصنة لا يتم التصدي لهما سوى من خلال الجزاءات المدنية فقد يعتبر المخالفون عواقب أفعالهم مجرد تكلفة من تكاليف العمل.
20. وينبغي معاملة السلطة التقديرية بشأن مقاضاة إحدى جرائم الملكية الفكرية من عدمه بنفس درجة الالتزام والاهتمام التي تولى لأي جريمة أخرى. وفي هذا الصدد ينبغي النظر في جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك العوامل التي عادة تراعى في حالة الجرائم الأخرى.

دال. أثر الردع المتحقق من الادعاء العام

21. يجب أن يشكل الردع نقطة تركيز في حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال التدابير الجنائية. إذ يرسل الاتجاه نحو مقاضاة جرائم الملكية الفكرية رسالة مناسبة مفادها أن التعدي على هذه الحقوق ينبغي ألا يكون موضع قبول بل عقاب.
22. وكما هو الحال في معظم الجرائم الخاصة والعامة يؤدي الردع دورا محوريا في الامتثال إلى القانون. ويؤدي الادعاء الجنائي عن التعديات على حقوق الملكية الفكرية دورا مهما في ضمان احترام الجمهور لهذه الحقوق. ويُذكرنا جاريت وتشاندلر

⁹ الادعاء العام في جرائم الملكية الفكرية (2013)، المرجع الأسبق، ص. 393.

بحق بأن عدداً أكبر من الأفراد سوف يُردع عن الانخراط في جرائم الملكية الفكرية إذا علموا أنهم سوف يواجهون التحقيق في أفعالهم ومن ثم مقاضاتهم.¹⁰

سادساً: خاتمة

23. بالرغم من التحديات التي أبرزت فيما سبق، يجب ممارسة سلطة الادعاء العام التقديرية بطريقة تتيح حماية أصحاب حقوق الملكية والجمهور، مع عملها كرادع للأفراد والكيانات التي تسعى إلى الاستفادة بشكل غير قانوني من خلال التعدي على الملكية الفكرية.

24. وينبغي موازنة أربعة عوامل محرّكة مقارنة بالتحديات التي تواجه الادعاء في جرائم الملكية الفكرية. أولاً، يجب موازنة تحديات الادعاء في جرائم الملكية الفكرية مع الأخطار المحتملة على صحة المستهلك وسلامته. وثانياً، يجب أن تراعي سلطة الادعاء العام التقديرية الأضرار المحتملة على البيئة. وثالثاً، يجب مراعاة الأثر السلبي الذي تمثله جرائم الملكية الفكرية على تدفقات الإيرادات الشرعية. ورابعاً، يجب استخدام الادعاء في جرائم الملكية الفكرية لوأد الفرص التي تتيحها مثل هذه الجرائم مثل غسل الأموال والجريمة المنظمة.

25. وفي الدول الصغيرة مثل الكاريبي، يؤدي غياب الثقافة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتوعية بها، فضلاً عن الموارد المحدودة وتوجيه التركيز إلى الجرائم المتعلقة باستخدام الأسلحة، إلى عدم الاكتراث بأهمية مقاضاة تعديات الملكية الفكرية. ومع ذلك فإن حماس مكتب حقوق الملكية الفكرية في سانت كيتس ونيفيس وجهوده المبذولة جديران بالذكر. والتعديلات الأخيرة في التشريع والأنشطة التثقيفية لمنظمي المشاريع بشأن تسجيل حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن التدريب لكل من ممثلي القطاع العام والقطاع الخاص بارقة أمل في أن تؤدي ممارسة السلطة التقديرية لصالح الادعاء العام في جرائم الملكية الفكرية إلى جذب المزيد من التركيز والاهتمام بها في المستقبل.

[تلي ذلك المساهمة]

ممارسة السلطة التقديرية في منح التعويضات الإضافية بموجب المادة 97 (2) من قانون حق المؤلف والتصاميم الصناعية والبراءات في المملكة المتحدة لعام 1988

مساهمة من إعداد السيدة شارلوت هارت، قاضية في محكمة شؤون الملكية الفكرية، دائرة الأموال وشؤون الملكية الفكرية في محكمة العدل العليا لإنكلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة*

ملخص

يجوز لصاحب الحق الذي يسعى للحصول على تعويضات، في إجراءات التعدي على حق المؤلف، أن يلتمس تعويضات إضافية بموجب المادة 97(2) من قانون حق المؤلف والتصاميم الصناعية والبراءات في المملكة المتحدة لعام 1988. وقد واجهت المحاكم صعوبات في اتخاذ قرار بشأن طبيعة مثل هذه التعويضات. وقضت محكمة الاستئناف حالياً بأن المادة 97(2) تسمح للمحكمة بممارسة سلطة تقديرية واسعة، اعتبرت أكثر مرونة مقارنة بتصنيفات القانون العام للتعويضات التشديدية (عبارة عن تعويضات عادية) والتعويضات الرادعة (عبارة عن تعويضات زجرية). وقد تشمل التعويضات الإضافية عنصر إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل التعدي. وقد يكون القرار أيضاً جزئياً فقط، بشرط ألا يصل حد انتهاك حقوق المتعدي. وهناك القليل من التوجيهات بشأن تقدير التعويضات الإضافية الممنوحة بموجب المادة 97 (2)، والتي قد تؤدي إلى تناقضات وغموض بالنسبة للمتقاضين. ويبدو أنه لا مانع من أخذ قرار يقضي برفع النسبة المئوية للتعويضات العادية.

أولاً. مقدمة

1. يجوز لصاحب الحق في إطار دعوى مدنية مرفوعة جراء التعدي على حق المؤلف بموجب قانون حق المؤلف والتصاميم الصناعية والبراءات في المملكة المتحدة لعام 1988، أن يطالب إما بحساب الأرباح التي حققها المتعدي جراء تعديه على حق المؤلف أو بمنح التعويضات. وترمي التعويضات العادية عن الضرر (تعويضات العادية) إلى جبر ضرر صاحب الحق، قدر الإمكان، ورفعها إلى المستوى الذي كان سيتواجد فيه لولا وقوع هذا التعدي¹. ويتعين على صاحب الحق إثبات خسارته برجحان الاحتمالات ويحق له استرداد تلك الخسارة المتوقعة والناجمة عن الضرر الذي لحق به، والتي لم تستثنى من الاسترداد استناداً إلى حجج تتعلق بالسياسة العامة.

2. وتُقيم التعويضات العادية، في العديد من قضايا حق المؤلف، بالرجوع إما إلى الإتاوات أو مقابل الترخيص الذي كان يجب دفعه أو (في حالة عدم وجود إتاوات/مقابل) بالرجوع إلى مبدأ المستخدم. ويتعلق الأمر بمقابل الترخيص الافتراضي الذي كان قد وافق عليه صاحب الحق والمتعدي كطرفين يرغبان في إجراء مفاوضات افتراضية أبرمت قبل التعدي مباشرة².

ثانياً. المادة 97(2) من قانون حق المؤلف والتصاميم الصناعية والبراءات لعام 1988

3. في ظروف مناسبة، يجوز منح صاحب الحق تعويضات إضافية بموجب المادة 97(2) من القانون. وتنص على أنه:

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وحدهم، ولا تعكس آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

¹ *Livingstone v Rawyards Coal Co.* (1880) 5 App's Cas., 25

² *General Tire & Rubber Co. v Firestone Tyre & Rubber Co. Ltd* [1975] 1 W.L.R. 819.

"يجوز للمحكمة التي تنظر في دعوى التعدي على حق المؤلف مراعاة جميع الظروف، ولاسيما:

(أ) الطابع الصارخ للتعدي؛

(ب) النظر في أي فائدة جناها المدعى عليه جراء التعدي؛

منح تعويضات إضافية كهذه حسب ما تقتضيه العدالة في القضية".

4. ويُعرّف مصطلح "صارخ" في قاموس أوكسفورد الإنكليزي بأنه "واضح، جرم مشهود". وفي سياق التعدي على حق المؤلف، ينطوي مصطلح "صارخ" على تصرف مشين أو احتيالي، بما في ذلك التعدي المتعمد مع سبق الإصرار والترصد³. ويركز مفهوم "الجرم الصارخ" على اعتبارات المحكمة بخصوص سلوك المتعدي وما إذا كان هذا يدل على تعدي متعمد، بما في ذلك:

- الطريقة التي تم بها الحصول على العمل الخاضع لحق المؤلف أو نسخة؛

- طريقة التعدي؛

- إرادة المتعدي حينما طُلب منه الكف عن التعدي عن حقوق الغير والتعاون للحد من الضرر الذي لحق بصاحب الحق.

5. وغالبًا ما يتم التماس التعويضات بموجب المادة 97 (2) (ب) عندما يكون الربح المباشر المحقق من التعدي لا يستطيع معه صاحب الحق اللجوء إلى خيار حساب الأرباح، بحيث تكون المنفعة التي حققها المتعدي جراء ذلك كبيرة. وقد تشمل هذه المنفعة الكبيرة اكتساب المتعدي للشهرة أو ترسيخ وجوده في سوق معين. وفي السابقة القضائية المعروفة تحت اسم "Absolute Lofts v Artisan Home Improvement"⁴، عرض المتعدي على موقعه على شبكة الإنترنت صورًا لعلية بيت من تصميم صاحب الحق، أعطى بذلك المتعدي صورة مزيفة عن مهارته. ونظرًا لأن المؤسستين التجاريتين كانتا على مسافة جغرافية وبالتالي لا يمكن اعتبارهما متنافسين، فلم تتكبد مؤسسة صاحب الحق أي خسارة مالية بسبب التعدي. ومع ذلك، مُنح صاحب الحق تعويضات إضافية حتى يُعكس الضرر الذي عانى منه صاحب الحق من عدم مشاركته في المنفعة التي كان يتمتع بها المتعدي بفضل استغلال الصور.

6. ولا يلزم صاحب الحق بالوفاء بالمادة 97(2) (أ) أو 97(2) (ب) كشرط مسبق للحصول على التعويضات. فهي لا تعدو أن تكون مجرد عوامل تساهم في تحديد ما تُلزمه العدالة في القضية في جميع الظروف. وبالتالي، قد تمنح تعويضات إضافية عندما يكون سلوك المتعدي دون مستوى الجرم الصارخ ولكنه يرقى إلى موقف الشخص "غير المبالي"⁵. من ناحية أخرى، تبين أن الاستغلال المتعمد لحق صاحب حق المؤلف بقصد الحصول على ميزة تجارية غير كافٍ لاستحقاق تعويضات إضافية حين يحاول المتعدي، دون جدوى، البقاء في إطار القانون⁶.

Brightman J in *Ravenscroft v Herbert* [1980] RPC 193. 3

[2015] EWHC 2608 (IPEC). 4

Pumfrey J in *Nottinghamshire Healthcare NHS Trust v News Group Newspapers Ltd* [2002] RPC 49. 5

English and Welsh Cricket Board v Tixdaq Ltd [2016] EWHC 575 (ch). 6

7. ويجوز لصاحب الحق اختيار الاستناد نحو مطرد إلى المادة 97(2) من القانون أو المادة 13(1) من التوجيه الأوروبي للإفاد⁷. ويقدم هذا التوجيه⁸ درجة من الموازنة في تقييم التعويضات من خلال تحديد الحد الأدنى لمعايير الحماية التي يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إتاحتها ضد المتعدي الذي يقوم، عن علم، أو لديه أسباب معقولة ليعلم، بنشاط التعدي. وكما هو مطبق في القانون المحلي⁹، فإنه ينشئ "حد أدنى" لسبيل الانتصاف هذا، بدلاً من "حد أعلى". ففي حالات السلوك الفاضح جلياً، فإن الالتزام الصريح للمحكمة المنصوص عليه في المادة 97(2) من القانون بمراعاة عامل الجرم الصارخ، والذي لا يشار إليه في المادة 13(1) من توجيه الإفاد، قد يكون في صالح صاحب الحق.

ثالثاً. طبيعة التعويضات الإضافية بموجب المادة 97 (2) من القانون

8. ينوء المفسرون¹⁰ والقضاة بفهم طبيعة التعويضات الإضافية والغرض منها. وقد احتدّ النقاش حول ما إذا كان منح التعويضات، بموجب المادة 97(2) من القانون (أو المادة السابقة له¹¹)، يدخل فعلاً ضمن التعويضات التشديدية أم التعويضات الرادعة. وتُمنح التعويضات التشديدية في حالة الاضطراب العقلي عندما يرتكب الضرر بطريقة أو بدافع يؤدي إلى تفاقمه، ووفقاً لذلك تعتبر تدابير تعويض. وتهدف التعويضات الرادعة إلى إنزال الجزاء. وقد أوضح اللورد ديفلان الظروف التي قد تمنح من خلالها التعويضات الرادعة في السابقة القضائية المعروفة باسم "Rookes v Barnard"¹² وتشمل ما يلي:

– "كلما كان ذلك ضرورياً لتلقي المتعدي أن الضرر لا يعوض بالمال؛"

– عندما يُحوّل ذلك بموجب القانون.

9. وامتنع اللورد ديفلان صراحة عن البت فيما إذا كانت التعويضات الإضافية الممنوحة بموجب المادة السابقة للمادة 97(2) من القانون هي تعويضات رادعة يُحوّلها القانون.

10. إن المسألة ليست مسألة أكاديمية محتة، ولكنها ذات صلة بمقدار التعويضات الذي يجوز منحه. ورغم هذا، فقد هيمت حالة الحيرة على مدى عقود بشأن ما إذا كانت التعويضات الإضافية تقتصر على تدابير التعويض أم تتعداها إلى الجزاء. ولا يمثل نهج تدابير التعويض أي صعوبة في الحالات التي يكون فيها سلوك المتعدي وموقفه قد زاد من حدة الضرر الذي لحق بمشاعر صاحب الحق. علاوة على ذلك، عندما كان يلحق الضرر بمشاعر الأقارب، كانت المحاكم على استعداد لاعتماد نهج مرن ومنحت تعويضات تشديدية لصاحب الحق بحيث تمت مراعاة¹³ الضرر الذي لحق بأفراد الأسرة الكبيرة في المبلغ الممنوح.

7 P.P.L. v Ellis [2018] EWCA Civ 1308.

8 التوجيه EC/48/2004 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 29 أبريل 2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية المتاحة على الرابط: <http://data.europa.eu/eli/dir/2004/48/oj>.

9 اللائحة 3 من الملكية الفكرية (الإفاد، إلخ). لوائح عام 2006. SI 2006/1028.

10 Joshua Marshall (2017), *Aggravated or exemplary damages for copyright infringement?* European Intellectual Property Review, p. 565.

11 المادة 17 (3) من قانون حق المؤلف لعام 1956 التي نصت بالإضافة إلى ذلك على وجوب اقتناع المحكمة أن سبل الانتصاف الفعال ما كان ليتاح لصاحب الحق.

12 House of Lords: [1964] AC 1129.

13 Williams v Settle [1960] 2 All ER. 806.

11. ومع ذلك، في ظروف وقائية أخرى، كان من الصعب تبرير التعويضات الإضافية كتدبير تعويض بحت. ولا يلحق سلوك المتعدي الصارخ دائماً ضرراً بمشاعر صاحب الحق. وخير مثال على ذلك صاحب الحق عندما لا يكون شخصاً طبيعياً وبالتالي ليس لديه أي مشاعر قد تتعرض للضرر. وفي مثل هذه الظروف، لا يمكن أن تنشأ تعويضات تشديدية¹⁴. وأشار المفسرون إلى أنه في الحالات التي يتم فيها منح تعويضات إضافية لصاحب الحق غير الطبيعي فيما يتعلق بالسلوك الصارخ¹⁵، فإن المنطق يميل على أن تكون التعويضات رادعة في طبيعتها.
12. وعلاوة على ذلك، فإن منح تعويضات إضافية جراء المنفعة التي عادت على المتعدي بموجب المادة 97(2) (ب) من القانون يمكن تصنيفها بسهولة تحت التعويضات التي تعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل التعدي.
13. وبتت أخيراً محكمة الاستئناف في المشكلة بصورة موثوقة من خلال السابقة القضائية "P.P.L. v Ellis" (المعروفة باسم Bla Bla Bar)¹⁶، حيث اعتبرت أن التعويضات الإضافية الممنوحة بموجب المادة 97(2) من القانون قد تكون رادعة جزئياً أو كلياً. وقد تكون أيضاً ذات طبيعة استردادية أو تعويضات تفرض على المتعدي رد الأرباح. وأقرت محكمة الاستئناف بالعرض القيم المتمثل في أن التعويضات الإضافية ساعدت في ردع كل من المتعدي والمتعدين المحتملين. وخلصت المحكمة إلى أنه ليس من الضروري رفض السلطة التقديرية للمحكمة وفقاً للمادة وبشكل أدق وفقاً للمبادئ المعروفة في القانون العام. فالتعويضات الإضافية، المنصوص عليها في القانون، كانت ذي طابع خاص.

رابعاً. مقدار التعويضات

14. لا تمنح المادة 97(2) من القانون أي توجيه للمحكمة بشأن مقدار التعويضات التي يتعين منحها. وقد يؤدي اتساع نطاق السلطة التقديرية الذي أكدته قضية إليس إلى احتمال عدم اتساق عملية إصدار القرار والغموض بالنسبة للمتقاضين فيما يتعلق بمقدار التعويضات. وحذرت محكمة الاستئناف من أنه يكفي تمنح تعويضات رادعة "مرتفعة للغاية" حتى تشكل انتهاكاً لحقوق المتعدي. ويؤكد القرار أيضاً أنه يجوز للمحكمة فرض تعويضات إضافية رادعة حتى عندما يواجه المتعدي إجراءات جنائية منفصلة تدين بعقوبات ذات طبيعة مالية. ويظل التزام المحكمة الوحيد هو ضمان عدم دفع المتعدي مقابل الضرر نفسه مرتين.
15. ومع ذلك، عند ممارسة سلطتها التقديرية، ستظل المحكمة بحاجة إلى مراعاة ما إذا كان منحها تعويضات إضافية هو من باب تدابير التعويض أم جزءاً بطبيعته. وعند فرض تعويضات جزائية، من المناسب النظر في جوانب لا صلة لها بتدابير التعويض جبراً للضرر، مثل تمتع المتعدي بظروف التخفيف ومراعاة قدرته على الدفع¹⁷.
16. ويمكن العثور على أفضل التوجيهات المتاحة بشأن مقدار التعويضات من خلال النظر في المبالغ الممنوحة في القضايا المسجلة. ومع ذلك، هناك عدد محدود من هذه القضايا. وتقوم كل قضية على حدة على وقائعها الخاصة. ولعل من غير المستغرب أن يرتأى القضاة في بعض الأحيان أنه من المناسب منح التعويضات بموجب المادة 97(2) من القانون من حيث

Eaton Mansions (Westminster) Ltd v Stringer Compania de Inversion SA [2013] EWCA Civ 1308. 14

MCA v Charly Records [2000] E.M.L.R. 743 Ch D. and [2001] EWCA Civ 1441. 15

[2018] EWCA Civ 1308. 16

Michael O'Mara Brooks v Express Newspapers [1999] F.S.R. 49. 17

نسبة رفع أو زيادة الإتاوات أو مقابل الترخيص الافتراضي عن طريق تعويضات عادية¹⁸. وقد يكون اتباع هذا النهج ليس الأنسب في كل قضية، إلا أنه غير ممنوع بموجب قانون الاتحاد الأوروبي¹⁹ ولا يقع خارج نطاق السلطة التقديرية الواسعة التي أقرتها محكمة الاستئناف في قضية إليس.

[نهاية الوثيقة]

Peninsular Business Services Ltd v Citation Plc [2004] F.S.R. 17 (*H.H.J. Maddocks*). ¹⁸

Stowarzyszenie Oławska Telewizja Kablowa (Case C-367/15). ¹⁹